الأمم المتحدة

A/AC.257/27/Add.8

الجمعية العامة

Distr.: General
20 September 2001
Arabic
Original: English

**اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية**

**الدورة الثالثة المستأنفة**

١٥-١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

البند ٢ من جدول الأعمال

**استعراض مدخلات العملية التحضيرية الموضوعية والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية**

# ملاحظات فنية

## مذكرة من الأمين العام

**إضافة**

## الملاحظة الفنية رقم ٨: المقترحات الحالية المتعلقة بمنع حدوث أزمة مالية، بما في ذلك تشغيل نظم الإنذار المبكر والأسواق المالية الدولية الشفافة والمتنبأ بها*

* تولى تنسيق إعداد هذه الملاحظة الفنية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. كما ساهم في إعدادها بصفة شخصية موظفون من الكيانات التالية: لجان إقليمية أخرى تابعة للأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومؤسسات أكاديمية متعددة.

071101 051101 01-54623 (A)
*0154623*

## أولا – مقدمة

١ – تثير الأزمات المالية مشاكل هامة بالنسبة للاقتصادات في جميع أنحاء العالم، إلاّ أنها تلحق أضرارا بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على نحو خاص. وقد لا تؤدي الأزمات المالية إلى تباطؤ النمو فحسب، بل يمكنها أن تؤدي كذلك إلى تدني الناتج والاستثمار، وزيادة الفقر والبطالة، وتقويض مصداقية المؤسسات الوطنية والدولية. لذا ينبغي أن تتضمن السياسات الرامية إلى تعزيز التمويل من أجل التنمية سبلا تساعد في تقليل عدد هذه الأزمات وحدتها.

٢ – وقد أدت الأزمة التي حدثت في ١٩٩٧-١٩٩٩، والتي بدأت في آسيا وانتشرت إلى بقاع عديدة من العالم، إلى صدور دعوات كثيرة لإنشاء ''بنيان مالي دولي جديد''. ورغم عدم حدوث إصلاح على نطاق واسع، فقد طرأ عدد من التغيرات الهامة. وتشمل بعض أهم الابتكارات المتعلقة بمنع حدوث أزمات: (أ) زيادة المعلومات المتاحة عن الوضع الاقتصادي المالي للبلدان، ولا سيما من خلال المعيار الخاص لنشر البيانات لصندوق النقد الدولي، التي يجري العمل على تعزيزها من خلال مبادئ توجيهية بشأن الديون والاحتياطات؛ (ب) زيادة المعلومات المتعلقة ببرامج وأنشطة المؤسسات المالية الدولية؛ (ج) الموافقة على تنفيذ ١١ ''معيارا وقاعدة'' تتعلق بشفافية السياسات النقدية والمالية، والشفافية المالية، والإشراف المصرفي، والسندات، والتأمين، ونظم المدفوعات، وإدارة الشركات، والمحاسبة، ومراجعة الحسابات، والإعسار وحقوق الدائنين؛ (د) المقترحات – التي أُجل تنفيذها – لتنقيح اتفاق بازل لرؤوس الأموال؛ (هـ) إدراك أكبر من جانب المؤسسات المالية الدولية بضرورة تحرير حساب رأس المال تدريجيا، ترافقه أنظمة وإشراف ملائمين؛ (و) إدراك أكبر من قبل جميع الجهات الفاعلة بضرورة إشراك القطاع الخاص في الجهود الرامية إلى الحيلولة دون حدوث أزمات؛ (ز) زيادة تمويل المؤسسات المالية الدولية ومرافق الإقراض الجديدة بما فيها حد الائتمان الطارئ الذي صُمم خصيصا لمنع انتشار الأزمات، رغم أنه يتعين استخدامه.

## ثانيا – المقترحات

٣ – رغم هذه التطورات، لا يزال هناك العديد من التحديات المتعلقة بالحيلولة دون حدوث أزمات مالية. وتشمل المقترحات الواردة أدناه عددا من المستويات لاتخاذ الإجراءات: الإدارة المالية والاقتصادية للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء، المراقبة والتنظيم الدوليين، الابتكارات الإقليمية لاستكمال التدابير على الصعيد الدولي، ودور القطاع الخاص، والمسائل المتعلقة بالإنذار المبكر والبيانات. وهي مرتبة بصورة عامة حسب هذه الفئات رغم وجود تداخل في أي مقترح بعينه في غالب الأحيان.

٤ – ورغم وجود عدد كبير من الأفكار الجديدة التي برزت منذ حدوث الأزمة الآسيوية والتغيرات التي طرأت، فإن هذه الملاحظة تركز على المقترحات التي قدمت في السنوات الأخيرة. وفي القائمة التالية، تم تحديد أصل المقترح والهيئة الحكومية الدولية التي قُدم إليها المقترح إلاّ في حالات البيانات الوزارية (كبيان الفريق الحكومي الدولي الوزاري لمجموعة الـ ٢٤) وتقدم البيانات الوزارية بانتظام إلى اللجنة النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي واللجنة الإنمائية المشتركة لصندوق النقد الدولي/البنك الدولي ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة التي تقدم بانتظام إلى الجمعية العامة).

### الإدارة المالية والاقتصادية

١ – الأصل: اجتماع وزراء مالية مجموعة الـ ٧، روما، إيطاليا، تموز/يوليه ٢٠٠١

المقترح: ''إن فسح المجال أمام أسواق رأس المال عملية معقدة ولا يمكن معالجتها بنهج معياري واحد يلائم الجميع. وينبغي أن يتمثل هدف المجتمع الدولي في مساعدة البلدان في اعتماد سياسات ملائمة لدخولها على نحو متواصل إلى أسواق رأس المال العالمية، في حين تقع المسؤولية النهائية لاعتماد هذه السياسات على عاتق فرادى البلدان''.

٢ - الأصل: مؤتمر التجارة والتنمية (الأونكتاد) تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠١

مقدم إلى: مجلس التجارة والتنمية في الأونكتاد

موجز عن المقترح: يقترح التقرير ''ينبغي أن تكون الضوابط المفروضة على تدفقات رأس المال سمة دائمة من سمات السياسات، التي يجب استخدامها بمرونة وفي ضوء الظروف. والتقنيات المتاحة لضبط التدفقات معروفة، وقد تم بحثها مطولا في أعداد تقرير التجارة والتنمية السابقة''، (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.01.II.D.10).

٣ - الأصل: تقرير الاجتماع الاستشاري الإقليمي المعني بتمويل التنمية في منطقة أوروبا، جنيف، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (A/AC.257/15)

مقدم إلى: اللجنة التحضيرية

المقترح: ''ساد الرأي بأنه يتعذر بحث أنظمة أسعار الصرف بمعزل عن نظام حساب رأس المال الذي تستند إليه. ويجب أن تراعي أية توصيات تتعلق بأنظمة أسعار الصرف الظروف الاقتصادية في كل بلد. ونظرا لاختلاف هذه الظروف، فإن النظام الملائم يختلف أيضا من بلد إلى آخر. وبين اعتماد الحرية المطلقة لأسعار الصرف من جهة، والتحديد الصارم لهذه الأسعار من جهة أخرى، كطرفي نقيض، يوجد حيز لحلول وسط قد تناسب الظروف الخاصة بفرادى البلدان'' (الفقرتان ٥٧ و ٥٨).

٤ - الأصل: تقرير الاجتماع الاستشاري الإقليمي المعني بتمويل التنمية في منطقة أوروبا، جنيف، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (A/AC.257/15)

مقدم إلى: اللجنة التحضيرية

المقترح: ''يتعذر تعزيز القطاع المالي وإعادة تشكيله بمعزل عن إطار تنظيمي وطني متماسك. لذلك فإن الإصلاح التنظيمي شرط ضروري للتخفيف من احتمالات أزمات مالية وللحد من آثارها الضارة في حال حصولها'' (الفقرة ٥٣).

٥ - الأصل: أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ''النمو مع الاستقرار: تمويل التنمية في السياق الدولي الجديد'' (LC/G.2117 (CONF.89/3))

مقدم إلى: حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الاجتماع الاستشاري الإقليمي المعني بتمويل التنمية، بوغوتا، كولومبيا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (A/AC.257/17)

المقترح: ''إن أول عنصر لأي سياسة ترمي إلى منع حدوث أزمة تكون متساوقة وذات إدارة اقتصاد كلي مرنة لفترات الانتعاش. وينبغي أن تركز هذه الإدارة على منع الوكلاء من القطاعين العام والخاص من تراكم ديون كبيرة، وعلى تفادي أوجه الخلل في معظم الأسعار الهامة، ولا سيما أسعار الصرف وأسعار الأصول الوطنية (الأصول المالية والعقارات)... ويتعين على السلطات أن تسعى لإنشاء توازن هيكلي - بل وحتى فائض - في الأموال العامة للمساعدة في تعزيز قدرة الاقتصاد على التوفير وإتاحة مجال أكبر لها للمناورة في إدارة دورة الأعمال... وينبغي أن تتجه السياسات النقدية والسياسات المتعلقة بأسعار الصرف بحيث لا يؤدي الانتعاش قصير الأجل إلى زيادات سريعة ومفرطة في الاعتمادات الخارجية والداخلية للقطاع الخاص وحدوث زيادات غير مستدامة في أسعار الصرف الحقيقية. وستكون هذه التدابير أكثر فعالية إذا رافقتها أنظمة حصيفة تتعلق بتدفقات رأس المال، وتنظيم وإشراف جيدين على النظم المالية 'وسياسات تتعلق بالمسؤولية' تكون واضحة وتهدف إلى تحسين المجال الزمني للدين العام والخاص'' (انظر القسم الثاني).

٦ - الأصل: منتدى الاستقرار المالي، فريق العمل المعني بتدفقات رأس المال

مقدم إلى: الحكومات الأعضاء في صندوق الدعم المالي، نيسان/أبريل ٢٠٠٠

المقترح: ''أبرزت الأزمات المالية الأخيرة الحاجة إلى تطوير أسواق السندات المحلية. وتعزى غالبا هيكلية الدين التي تتسم بالمخاطرة لقطاعي السيادة والشركات، التي تتميز بتركيز كبير على الديون القصيرة الأجل والديون بالعملة الأجنبية نتيجة لعدم تطوير أسواق السندات المحلية، إلى حدوث العديد من الأزمات. وفي حال عدم وجود أسواق مالية محلية متطورة، فإنه حتى البلدان التي لا تحتاج إلى تمويل خارجي يمكن أن يترتب عليها تباينات خارجية أو تباينات في العملة الأجنبية ... ويمكن للحكومة، في الأحوال العادية، أن تستفيد بوجود مجموعة كاملة من الأدوات التي يمكن أن تستخدمها للتمويل، بحيث لا يتعين عليها أن تعتمد على إصدار نقود أو الاقتراض بالعملة الأجنبية. علاوة على ذلك، ترتفع الاحتياجات لتمويل الديون بسرعة في أعقاب حدوث أزمات مالية، لما تستدعيه إعادة هيكلة الشركات وإعادة الهيكلة المصرفية من تكاليف ضخمة ... وبالنسبة للشركات، ثمة دور كبير يجب أن تؤديه الأسواق المالية كوسيلة لتقديم رأس المال طويل الأجل يمتص المخاطر لتمويل الشركات. وسيؤدي التمويل عن طريق إصدار أوراق مالية في بعض الحالات إلى إحداث توازن أفضل بين الأصول والخصوم في الشركة من التوازن المتاح عن طريق تمويل السندات. ومن الواضح فإن أسواق الأوراق المالية التي تعمل بشكل جيد

مهمة لإدارة المخاطر" (تقرير فريق العمل، ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، الفقرات ١٢٠-١٢٢).

٧ - الأصل: منتدى الاستقرار المالي، فريق العمل المعني بتدفقات رأس المال

مقدم إلى: الحكومات الأعضاء في صندوق الدعم المالي، نيسان/أبريل ٢٠٠٠

المقترح: "استفاد العديد من البلدان المتقدمة النمو والبلدان الناشئة من انتقال رأس المال. إلا أنه قد تكون هناك آثار سلبية للتدفقات الواسعة على الاقتصاد، إذا أدت إلى تعقيد سلوك السياسات النقدية المحلية، عند فرض ضغوط متزايدة لا تلقى ترحيبا على أسعار الصرف. كما تعد التدفقات على نطاق واسع للمطالبات قصيرة الأجل مصدر ضعف محتمل، وذلك لإمكانية توقف التدفقات أو عدم تمديد المطالبات القائمة ... وقد يبرر استخدام الضوابط على تدفقات رأس المال لفترة انتقالية في وجه تدفقات قوية جدا أو عندما تقوم البلدان بتعزيز البيئة المؤسسية والتنظيمية في أنظمتها المالية المحلية ... إلا أنه من المهم أن لا تسهم الضوابط في تقديم وسيلة للسماح للبلدان بمتابعة سياسات اقتصادية كلية غير سليمة أو إلى تأخير الأنشطة الرامية إلى تعزيز النظام المالي" (المصدر نفسه، الفقرتان ١١٠ و ١١٥).

٨ - الأصل: نحو بنيان مالي دولي جديد: تقرير فريق العمل التابع للجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، الأمم المتحدة، ١٩٩٩

المقترح: "أوضحت الأزمة الحاجة إلى تعزيز اتساق السياسات الاقتصادية الكلية في البلدان الصناعية، وذلك لتفادي خلل التضخم والانكماش على الصعيد العالمي. ويجب أن يتضمن تصميم السياسات والمؤسسات الدولية، في المقام الأول، مبادرات واضحة لكي تحافظ السلطات الوطنية في العالم الصناعي على أن اقتصاداته قريبة من التوظيف الكامل. وفي الوقت نفسه تفادي حدوث تضخم. ولن يكون لذلك آثار مواتية على هذه الاقتصادات فحسب، بل على العالم كذلك بشكل عام" (انظر القسم ٤، الفقرة الأولى).

## الإشراف الدولي والمعايير والقواعد

٩ - الأصل: مدير عام صندوق النقد الدولي

مقدم إلى: اللجنة النقدية والمالية الدولية، نيسان/أبريل ٢٠٠١

المقترح: "يتعين على صندوق النقد الدولي أن يبذل مزيدا من الجهد ليضع منع حدوث الأزمات في صلب نشاطاته. ويجب علينا بشكل خاص أن نجد سبلا لجعل تحليلاتنا دقيقة، والتوصل إلى استنتاجات ملموسة، واستخدامها على نحو فعال أكثر في تقديم المشورة لسياسات الصندوق، فضلا عن التركيز على الإرادة السياسية للأعضاء والقدرة على اتخاذ إجراءات مبكرة واستباقية. وفي هذا السياق، يجب معالجة

المخاطر التي يواجهها النظام المالي العالمي من حدوث أوجه خلل ممكنة في الاقتصادات المتقدمة بنفس القوة التي أحدثتها التطورات في اقتصادات الأسواق الناشئة''.

١٠ - الأصل: الفريق الحكومي الدولي لمجموعة الأربع والعشرين المعني بالشؤون النقدية، (مجموعة الـ ٢٤)، البيان الوزاري، واشنطن العاصمة، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ونيسان/أبريل ٢٠٠١

المقترح: ''أدرك الوزراء الجوانب الإيجابية لوضع قواعد ومعايير وأفضل الممارسات الدولية في مجال نشر البيانات والشفافية المالية والشفافية في السياسات النقدية والمالية، وإدارة الدين والاحتياطات. إلا أنهم لاحظوا أن مشاركة البلدان النامية في المناقشات المتعلقة بوضع هذه المعايير والقواعد محدودة، ودعوا لأن تكون العملية أكثر شمولا. ويواصل الوزراء التركيز على الطبيعة الطوعية لتنفيذ هذه القواعد والمعايير، آخذين بعين الاعتبار القدرات المؤسسية الخاصة ومرحلة تنمية كل بلد. وأكدوا على أهمية توفير المساعدة الفنية الملائمة حيث تدعو الحاجة إليها. وجد الوزراء أن تطبيق القواعد والمعايير غير متناسق إلى حد بعيد. ويتم الضغط على البلدان النامية من أجل تطبيق المعايير في مجال الشفافية دون تطبيق مواز لالتزامات الإفصاح المماثلة من قبل المؤسسات المالية، بما في ذلك المؤسسات عالية الاستدانة وغير المنظمة الحالية. وأصر الوزراء على أن أي عملية رصد للمعايير والقواعد ضمن الكفايات المماثلة لمؤسسات بريتون وودز يجب أن تتم على أساس متناسق بشدة. علاوة على ذلك، ينبغي عدم دمج الامتثال لهذه المعايير والقواعد في المادة الرابعة من العملية التشاورية في غير حينه ويجب ألا تصبح شرطا لاستخدام موارد صندوق النقد الدولي'' (البيان الوزاري المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الفقرة ١٤).

١١ - الأصل: تقرير الأمين العام المقدم إلى اللجنة التحضيرية للحدث الحكومي الدولي رفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، الأمم المتحدة في الدورة الموضوعية الثانية (A/AC.257/12)، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠

مقدم إلى: اللجنة التحضيرية

المقترح: ''ينبغي للحدث رفيع المستوى أن يؤكد على أهمية قيام صندوق النقد الدولي نيابة عن المجتمع الدولي بمراقبة كاملة ومتناسقة لجميع الاقتصادات الوطنية والإقليمية. وينبغي لهذه المراقبة أن تستمر في التشديد على الآثار النسقية للتطورات الاقتصادية والسياسات الوطنية، مع الأخذ بالاعتبار لما بين البلدان من اختلافات في الظروف. وينبغي الاستمرار في إبقاء مضمون وطبيعة المراقبة المتعددة الأطراف قيد الاستعراض ويجري تكييفها وتنشيطها مع تطور البيئة الاقتصادية والمالية العالمية''

(توضع ضمن إطار بالأسود بين الفقرتين ١٥٤ و ١٥٥).

١٢ - الأصل: حكومات آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في الاجتماع الاستشاري الإقليمي المعني بتمويل التنمية، كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٠، جاكرتا، إندونيسيا (A/AC.257/13)

مقدم إلى: اللجنة التحضيرية

المقترح: ''ورد اقتراح بضرورة تعزيز مراقبة صندوق النقد الدولي للسياسات الاقتصادية الكلية والمالية للبلدان الصناعية الرئيسية وبخاصة من أجل معرفة أثرها على التدفقات الرأسمالية وسعر الصرف وعبء الدين للبلدان النامية'' (الفقرة ٤٥).

١٣ - الأصل: تقرير الاجتماع الاستشاري الإقليمي المعني بتمويل التنمية في منطقة غربي آسيا، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (A/AC.257/16)

مقدم إلى: اللجنة التحضيرية

المقترح: ''نظرا لتعاظم حجم الأسواق المالية وتكاملها، يشكل منها الأزمات الشغل الشاغل للعديد من البلدان وليس فقط للبلد المتضرر مباشرة. وعليه فهناك حاجة للإشراف العالمي على السياسات الوطنية ... ويتمثل العامل الأساسي لفشل إجراءات الإشراف التي يتبعها الصندوق حتى الآن في طابعها غير المتوازن الذي يكاد لا يقر بعدم تجانس التأثير العام الهائل للسياسات النقدية التي تنتهجها البلدان الصناعية الرئيسية. وكثيرا ما تكون الأزمات المالية التي تحدث في بلدان ناشئة مرتبطة في الواقع بالتغييرات الكبيرة فيما تتبعه البلدان الصناعية من سياسات في مجال النقد وسعر الصرف. وعلى الرغم من تأثير هذه التغييرات في السياسات الإنمائية للبلدان النامية فإن هذه البلدان ليست لديها آليات في إطار النظام القائم لمعالجة أثرها السلبي'' (الفقرة ٦٣).

١٤ - الأصل: تقرير الاجتماع الاستشاري الإقليمي المعني بتمويل التنمية في منطقة أفريقيا، والاجتماع التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، أديس أبابا، إثيوبيا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (A/AC.257/14)

مقدم إلى: اللجنة التحضيرية

المقترح: ''رغم الإعراب عن التقدير لما اقترح من إجراءات لإصلاح الهيكل الدولي، من قبيل التوفير المبكر للمعلومات، وتعزيز المساءلة والشفافية، وتحسين التنظيم والإشراف، فقد أشير إلى أن الإصلاح ينبغي أن يهدف إلى الأخذ بنظام يستند إلى قواعد محددة لإدارة تدفقات رؤوس الأموال الدولية. وينبغي أن يكون للبلدان الأفريقية قسط أكبر فيما يتعلق بإبداء رأيها في الأخذ بنظام مالي دولي يتسم بمزيد من الشفافية. وأن الأولوية الرئيسية للبلدان الأفريقية تتمثل في كفالة أن يؤدي النظام المالي الدولي الجديد إلى تسهيل تدفق رؤوس الأموال من

البلدان المتقدمة النمو إلى أفريقيا على نحو كفء'' (الفقرة ٣٤).

١٥ - الأصل: تقرير المشاورة الإقليمية بشأن تمويل التنمية في منطقة غربي آسيا، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (A/AC.257/16)

مقدم إلى: اللجنة التحضيرية

المقترح: ''تتمثل الممارسة الحالية للتنظيم والإشراف الماليين في قيام مصرف التسويات الدولية بوضع المعايير التي يتوقع أن تطبقها السلطات الوطنية، وليس إنشاء وكالة تنظيمية عالمية. بيد أن هذا النهج ينطوي على ثلاث مجموعات من المشاكل. فأولاً، إن معايير هذا المصرف لا تراعي بشكل سليم المخاطر التي ينطوي عليها الإقراض الدولي. وثانياً، إن معايير هذا المصرف وضعت خصيصا لحماية النظام المصرفي الدولي وليس لحماية البلدان النامية المدينة. وثالثاً، ثمة مشاكل يحتمل أن تواجهها البلدان النامية جراء هذا النهج، الذي يطبق بصورة عشوائية على جميع البلدان بصرف النظر عن مستوى نموها واختلاف مؤسساتها. وتمت الدعوة إلى أن يكون اعتماد هذه المعايير طوعيا وأن يُسلم بالتباين بين البلدان. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي أن يغدو التقيد بهذه المعايير جزءا من اشتراطات صندوق النقد الدولي'' (الفقرة ٦٠).

١٦ - الأصل: تقرير التجارة والتنمية، الأونكتاد، ١٩٩٩

مقدم إلى: مجلس التجارة والتنمية في الأونكتاد

موجز عن المقترح: يقترح التقرير أن علاج التباينات القائمة في الممارسات المتعلقة بالإشراف قد تتمثل في استخدام ''آلية تشابه الآلية المستخدمة لفض التراعات في التجارة الدولية، حيث يمكن دراسة الخلافات بشن أثر الاقتصاد الكلي والسياسات المالية وإيجاد حلول لها'' (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.99.II.D.1).

## الدور الإقليمي في حل الأزمات

١٧ - الأصل: تقرير الأمين العام المقدم إلى اللجنة التحضيرية للحدث الحكومي الدولي رفيع المستوى المعني بتمويل التنمية في دورتها الموضوعية الثانية (A/AC.257/12)، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠

مقدم إلى: اللجنة التحضيرية

المقترح: ''ينبغي للحدث رفيع المستوى أن يؤيد المبدأ القائل بأن الترتيبات الجارية بين مجموعات البلدان للقيام بالمراقبة المتبادلة هي عنصر مكمل ومفيد للمراقبة المتعددة الأطراف، وأن يشجع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الاشتراك في هذه الممارسات. وعلى المؤسسات المالية الدولية والكيانات الأخرى الشبيهة أن تعمل معا على نحو وثيق من أجل التعزيز المتبادل لجهود المراقبة وتنسيق السياسات الخاصة بكل منها'' (يوضع

ضمن إطار بالأسود بين الفقرتين ١٥٥ و ١٥٦).

١٨ - الأصل: حكومات آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في الاجتماع الاستشاري الإقليمي المعني بتمويل التنمية، آب/أغسطس ٢٠٠٠، جاكرتا، إندونيسيا (A/AC.257/13)

مقدم إلى: اللجنة التحضيرية

المقترح: ''تم الإعراب عن دعم قوي لزيادة التعاون الإقليمي في المسائل النقدية والمالية كوسيلة لتشجيع التنمية وتحسين القدرات في مجال منع الأزمات المالية وإدارتها. واعتبر أن التدابير المتعلقة بزيادة التعاون مكملة لعملية إصلاح الهياكل المالية الدولية. واتجهت المناقشات المتعلقة بالإصلاح حتى الآن إلى تجاهل أهمية وضع هيكل مالي إقليمي. وكان هناك شعور عام بأن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تتمتع بإمكانيات ضخمة لزيادة التعاون الإقليمي.

- ''ينبغي أن يكون تنفيذ التعاون الإقليمي عملية تتم على مراحل تبدأ بالتدابير التي يسهل تنفيذها؛
- ''إن استخدام ترتيبات المقايضة فيما بين البنوك التي تم الاتفاق عليها في شيانغ ماي في تايلند (في اجتماع عقده وزراء المالية لرابطة بلدان أمم جنوب شرقي آسيا، جمهورية كوريا والصين واليابان، انعقد في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٠)، يمكن أن تسمح بمشاركة البلدان ذات المستويات المختلفة في الانفتاح والتنمية في الترتيبات الإقليمية. وهي تتيح الإمكانيات لتحقيق تعاون في هذا المجال؛
- ''يتمثل المجال الآخر للتعاون الإقليمي في إنشاء إطار عمل قانوني وتنظيم للبنوك الدولية العاملة في المنطقة'' (الفقرتان ٤٩ و ٥٠).

١٩ - الأصل: نحو بنيان مالي دولي جديد، تقرير فريق عمل اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

المقترح: ''تنطوي معظم المقترحات الرامية إلى إصلاح البنيان المالي الدولي على تعزيز عدد قليل من المؤسسات الدولية. ويمكن القول إنه يمكن للمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية الأقوى أن تؤدي دورا هاما فيما يتعلق باستقرار النظام المالي العالمي وتوازن علاقات القوى على الصعيد الدولي. وتبدي خبرة أوروبا الغربية، من اتحاد المدفوعات في السنوات القليلة الأولى بعد الحرب إلى الاتحاد الأوروبي واليورو حاليا، بأن المنظمات والترتيبات المالية الإقليمية قد تؤدي دورا هاما في الاستقرار. وتشير تجارب محدودة أكثر على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك مصارف التنمية الإقليمية ودون الإقليمية وعدد قليل من الصناديق الاحتياطية، إلى أنها يمكن أن تؤدي دورا هاما في البنيان المالي الدولي الجديد. وستؤدي الصناديق الاحتياطية الإقليمية

القوية جزئيا إلى ردع المضاربين المحتملين من تعدِّيهم على عملات بلدان منفردة، ومنه، بين آثار هامة أخرى، من تهديد العلاقات التجارية والمالية الإقليمية. ويمكنها أيضا أن تكمِّل الصناديق التابعة لصندوق النقد الدولي في أوقات الصعوبات ... وبذا يمكن أن يؤدي تصميم البنيان الجديد إلى تقديم حوافز خاصة لتطوير هذه المؤسسات. فمثلا يمكن منح الصناديق الاحتياطية المشتركة مدخلا آليا خاصا لتمويل صندوق النقد الدولي و/أو تقاسم مخصصات حقوق السحب الخاصة'' (القسم ٩، الفقرتان الأولى والثانية).

٢٠ - الأصل: نواب المصارف المركزية والمالية في آسيا، الحكومات الأعضاء في إطار مانيلا، ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (موجز متفق عليه للمناقشة)

المقترح: ''وافق النواب على الحاجة والرغبة في وضع إطار للتعاون الإقليمي لتعزيز توقعات الاستقرار المالي. ويشمل هذا الإطار، الذي يُقر بالدور المركزي لصندوق النقد الدولي في النظام النقدي الدولي، المبادرات التالية: (أ) آلية للإشراف الإقليمي تكون مكملة لعملية الإشراف العالمية من قبل صندوق النقد الدولي؛ (ب) تعزيز التعاون الاقتصادي والفني، ولا سيما في مجال تعزيز النظم المالية المحلية والقدرات التنظيمية؛ (ج) التدابير الرامية إلى تعزيز قدرة صندوق النقد الدولي على الاستجابة للأزمات المالية؛ و (د) ترتيب تمويل مشترك من شأنه أن يكمل موارد صندوق النقد الدولي'' (الفقرة ٣).

## دور القطاع الخاص في الحيلولة دون حدوث الأزمات[1]

٢١ - الأصل: بيان اللجنة النقدية المالية الدولية

مقدم إلى: صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

المقترح: ''تؤكد اللجنة على أهمية الحيلولة دون حدوث الأزمات بوصفها خط الدفاع الأول في وجه الأزمات. وينبغي للبلدان المشاركة في أسواق رأس المال الدولية ودائنيها من القطاع الخاص أن تسعى، في الأوقات العادية، إلى إقامة حوار قوي ومستمر. وقد يكون لشروط اتخاذ إجراءات شاملة دور هام في تيسير حل الأزمات على نحو منتظم'' (الفقرة ١٢).

٢٢ - الأصل: وزراء مالية دول الكومنولث، غراند كايمان، جزر كايمان، ٢١ - ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩ (بيان)

المقترح: ''شدد الوزراء على أهمية كفالة الاستقرار في النظام المالي العالمي من خلال زيادة الشفافية وتحليل البيانات من جانب المؤسسات المالية، ولا سيما الأنشطة المرتبطة بالمؤسسات عالية الاستدانة؛ ومواصلة النظر على نحو أوثق في الإشراف على المؤسسات المقرضة إلى المؤسسات عالية الاستدانة. وشددوا على أهمية اتخاذ إجراءات لتغيير الأنظمة المصرفية التي تشجع

على الإقراض المفرط قصير الأجل إلى البلدان'' (الفقرة ١٧)

٢٣ - الأصل: مجموعة الـ ٢٤ - البيان الوزاري، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، واشنطن العاصمة

المقترح: ''يدرك الوزراء باستمرار توسع تدفقات رأس المال الخاص في اقتصاد عالمي متكامل على نحو متزايد. لذلك، يصعب تصور منع حدوث أزمات مالية أو حلها دون إشراك القطاع الخاص بشكل مباشر وفي حينه. وفي هذا المجال، فإن التحدي الرئيسي للمجتمع الدولي يتمثل في وضع استراتيجية مواتية للسوق لإشراك القطاع الخاص بحيث لا تحدث خللا أو ترفع تكاليف تدفقات رأس المال على نحو غير ملائم إلى البلدان النامية. ويقترح الوزراء أنه ينبغي التخفيف من انتشار آثار أي استراتيجية على مقرضين آخرين. ويشجعون على إحراز مزيد من التقدم لاتخاذ ترتيبات طوعية لمشاركة القطاع الخاص قبل حدوث الأزمات، من خلال حدود الائتمان الطارئة مثلا، وخيارات الطلب، والتأمين على خدمات الدين. وتدعو الحاجة إلى وضع شروط أخرى لتغطية كل من منع حدوث الأزمات وحلها، بما في ذلك إجراءات الإفلاس، وإنشاء مجالس للدائنين - المدينين، وفي الحالات الشديدة، إمكانية التوقف عن دفع الدين. بالإضافة إلى ذلك، يؤكد الوزراء على أهمية تحليل البيانات المتناسقة عن المعلومات ذات الصلة بين القطاعين العام والخاص'' (الفقرة ٤)

## نظم الإنذار المبكر والمسائل الأخرى المتعلقة بالبيانات

٢٤ - الأصل: المدير العام، صندوق النقد الدولي، اللجنة النقدية والمالية الدولية، نيسان/أبريل ٢٠٠١

المقترح: ''ينبغي أن يتصدر سلم أولوياتنا في الأشهر القادمة بذل جهد أكبر على أنظمة الإنذار المبكر. وثمة حاجة إلى الجمع بين المؤشرات الكمية للقابلية للتعرض للأزمات مع تقديم الأحكام من الميدان ومن الأسواق.''

٢٥ - الأصل: الأمانة العامة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ''النمو مع الاستقرار: تمويل التنمية في السياق الدولي الجديد.''

مقدم إلى: الحكومات في الاجتماع الاستشاري الإقليمي المعني بتمويل التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بوغوتا، كولومبيا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (للاطلاع على الموجز انظر A/AC.257/17)

المقترح: تعد وكالات التقييم بين المؤسسات الرئيسية الخاصة المسؤولة عن تقديم المعلومات إلى المستثمرين. ولم يكن أداؤها خلال الأزمة المالية مرضيا ... فبدل أن تخفف من الدورات المالية (الأمر الذي

ينبغي لأي نظام معلومات جيد أن يقوم به)، تجعل الأمر أسوأ. ولهذا السبب، فإن حكومات البلدان المتقدمة النمو، وربما بدعم من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، يجب أن تحفز المؤسسات الخاصة على تقييم المخاطر السيادية باستخدام معايير دقيقة وموضوعية تكون معروفة لدى العامة''.

٢٦ - الأصل: منتدى الاستقرار المالي، الفريق العامل المعني بالتدفقات الرأسمالية (التقرير ٥) نيسان/أبريل ٢٠٠٠

مقدم إلى: الحكومات الأعضاء في صندوق الدعم المالي

المقترح: ''بذل المجتمع الدولي جهودا جادة لتعزيز بيانات إجمالية عن الدين الخارجي وتدفقات رأس المال، والتي تشكل مكونات أساسية لتقييم إمكانية التعرض إلى أزمات. ويجب دعم هذه الجهود، والتركيز على أهمية نجاحها، إذا قيض لها أن تحافظ على زخمها المطلوب. إلا أنه في حين تم إحراز تقدم هام، لا تزال توجد فجوات في إتاحة البيانات اللازمة لتحليل المخاطر الشاملة، والتباينات الواضحة في البيانات الواردة من مختلف المصادر .... ولا تزال توجد فجوات هامة في إحصائيات الدين الخارجي الوطني، ولا سيما فيما يتعلق بتقييم خطر السيولة: البيانات حسب أجل الاستحقاق المتبقي وليس أجل الاستحقاق الأساسي؛ بالقيمة الاسمية فضلا عن قيمة السوق؛ بالتمييز حسب العملة والإقامة؛ والمعلومات المتعلقة بحق الشراء الراسخ بعقود سندات؛ وجداول السداد (بما في ذلك تسديد الفائدة) '' (الفقرتان ١٣٨ و ١٥١)

٢٧ - الأصل: المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (لجنة أسواق الطوارئ)، ''الأسباب والنتائج والآثار التنظيمية المترتبة على الاضطرابات المالية والاقتصادية في الأسواق الناشئة''، مونتريال، كندا، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩

مقدم إلى: الحكومات الأعضاء

المقترح: ''يضطلع الاقتصاديون والمحللون ووكالات تقييم الاعتمادات بدور هام في التركيز على أوجه الخلل المحتملة في قطاع الشركات والقطاع المالي. وكان بوسع وكالات تقييم الاعتمادات أن تقوم بعمل أفضل في التنبؤ بحدوث الأزمات، وتشير مثلا إلى الحاجة إلى مزيد من أنظمة الإنذار المبكر الفعالة ... ومن المجالات التي قد تستوجب فحصا شاملا ومنتظما آليات الضبط المؤسسي ونظم إدارة المخاطر، وتركيز الأصول والقروض، ومتطلبات تحليل البيانات، والأنشطة التي تتطلب موافقة معينة، والمحاسبة والامتثال لمعايير تنظيمية''.

الحواشي

(١) انظر أيضا الملاحظة الفنية المقدمة من الأمين العام بعنوان: ''المقترحات الحالية لعمليات محسنة أو جديدة من أجل تنسيق إعادة هيكلة الدين (الوقاية من حدوث مشاكل الدين ومعالجتها) بغية مواصلة النمو ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية'' (A/AC.257/27/Add.5)، القسم المعنون ''مقترحات بشأن التزام البلدان الدائنة بدائنيها''.

## ثالثا – ثبت بالمراجع


نواب المصارف المركزية والمالية في آسيا (١٩٩٧)، A New Framework for Enhanced Asian Regional Cooperation to Promote Financial Stability (إطار مانيلا).

مصرف التسويات الدولية، التقرير السنوي. بازل.

ـــــــــ، لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفي (٢٠٠١). *Overview of the New Basle Capital Accord*. بازل.

وزراء مالية دول الكومنولث، بيان الاجتماع السنوي (خاصة أيلول/سبتمبر ١٩٩٩)؛ لندن، المملكة المتحدة.

مجلس العلاقات الخارجية (١٩٩٩). *Safeguarding Prosperity in a Global Financial System: The Future International Financial Architecture*، تقرير فريق العمل، واشنطن العاصمة، معهد الاقتصادي الدولي.

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٢٠٠٠). النمو مع الاستقرار: التمويل من أجل التنمية في السياق الدولي الجديد. سانتياغو، شيلي.

منتدى الاستقرار المالي ٢٠٠٠، *Ongoing and Recent Work Relevant to Sound Financial Systems*. بازل وواشنطن العاصمة.

ـــــــــ ٢٠٠٠، تقرير الفريق العامل المعني بتدفقات رأس المال بازل وواشنطن العاصمة.

Griffith-Jones, S. and S. Spratt (2001). "Will the proposed new Basel accord have a net negative effect on developing countries؟" برايتون، جامعة ساسكس، المملكة المتحدة.

مجموعة الـ ٧. البيان السنوي (خاصة تموز/يوليه ٢٠٠١).

مجموعة الـ ٢٤. البيان نصف السنوي (خاصة أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ ونيسان/أبريل ٢٠٠١).

اللجنة النقدية والمالية الدولية، بيان نصف السنوي (خاصة نيسان/أبريل ٢٠٠٠) واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي، أسواق رأس المال الدولية، منشورة سنوية، واشنطن العاصمة.

(٢٠٠٠) تقرير المدير العام بالوكالة للجنة النقدية والمالية الدولية بشأن التقدم المحرز في مجال إصلاح صندوق النقد الدولي وتعزيز بنيان النظام المالي الدولي، نيسان/أبريل، واشنطن العاصمة.

(٢٠٠١) تقرير مدير عام اللجنة النقدية والمالية الدولية. نيسان/أبريل، واشنطن العاصمة.

المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (١٩٩٩) ''الأسباب والنتائج والآثار التنظيمية المترتبة على الاضطرابات المالية والاقتصادية في الأسواق الناشئة''، تشرين الثاني/نوفمبر، مونتريال، كيبيك، كندا.

(١٩٩٩ أ) الأمم المتحدة، ''نحو بنيان مالي دولي جديد'' (تقرير اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة).

ـــــــــ (١٩٩٩ ب) الدراسة العالمية الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٩ (رقم المبيع E.99.II.C.I)،الفصل الثاني المعنون ''التطورات المالية في عالم آخذ في العولمة''.

ـــــــــ (٢٠٠٠) ''تقرير الأمين العام المقدم إلى اللجنة التحضيرية للحدث الحكومي الدولي رفيع المستوى

المعني بتمويل التنمية". ١٨ كانون الأول/ديسمبر (A/AC.257/12).

ـــــــــ (٢٠٠١) تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية (تقرير زديلو)، A/55/1000، ٢٦ حزيران/يونيه.

ـــــــــ (٢٠٠٠-٢٠٠١) "تقارير الاجتماعات الاستشارية الإقليمية المعنية بتمويل التنمية المقدمة من اللجان الإقليمية (A/AC.257/13-17).

تقرير التجارة والتنمية، الأونكتاد، ١٩٩٨، ١٩٩٩ و ٢٠٠١ (رقم المبيع E.98.II.D.6، E.99.II.D.I و E.01.II.D.10، الأقسام الخاصة المتعلقة بالبنيان المالي الدولي.

البنك الدولي (٢٠٠٠) "Finance for Growth: Ploicy Choices in a Volatile World, 2001".

ـــــــــ Global Development Finance، نشرة سنوية.